



صدر عن حزب حراس الأرز — حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

يخطيء من يقلل من أهمية البيان الرئاسي الذي صدر أخيراً عن مجلس الأمن، أو من يعتبره أقل تشدداً حيال سوريا من القرار ١٥٥٩، لأنه في الواقع يشكل نقلة نوعية لم نعهد لها من قبل في أسلوب تعاطي المجتمع الدولي مع الأزمة اللبنانية وإصراره على إنقاذ لبنان من الهيمنة السورية.

أهمية هذا البيان إنه أولاً، صدر بإجماع الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن بمن فيهم الأعضاء الستة الذين عارضوا القرار ١٥٥٩ أو إمتنعوا عن التصويت عليه، وثانياً إنه صادق على تقرير السيد كوفي أنان الصادر في ٣ تشرين الأول الجاري والذي سمى سوريا بالإسم وأكد على تدخلها في الشؤون اللبنانية، وعدم تنفيذها لمضمون القرار ١٥٥٩، وثالثاً إنه أقر آلية تنفيذ القرار ١٥٥٩ من خلال الطلب إلى الأمين العام رفع تقرير دوري إلى مجلس الأمن حول مراقبة التنفيذ ومتابعته كل ستة أشهر.

ويخطيء من يظن كذلك إن الإدارة الأميركية عازمة على تغيير موقفها المتشدد من سوريا أقله في الوقت الحاضر، أو مستعدة لإجراء صفقة سياسية معها على حساب لبنان كما يروج له بعض المقرّبين من النظام السوري، بل كل الدلائل تشير إلى إن هذه الإدارة، وبصرف النظر عن هوية الرئيس الأميركي الجديد، مصممة على المضي قدماً في سياسة الضغط التصاعدي على سوريا حتى ترضخ لشروطها وتستجيب لمطالبها.

ويكفي أن نراقب سلوك الإدارة الأميركية في مجلس الأمن حيال تبني القرار ١٥٥٩، ودعم تقرير الأمين العام، ورعاية البيان الرئاسي وحرصها على نبيله إجماع الأعضاء وعلى تضمينه آلية محددة لمراقبة التنفيذ... إضافة إلى مواقف كبار المسؤولين فيها وتصريحاتهم الحادة تجاه سوريا مثل موقف السيدة كوندوليزا رايس في آذار الفائت من موضوع التمديد، وموقف السيد ديفيد ساترفيلد في ١٤ تشرين الأول الجاري الذي تجاوز في حدّته كل المواقف الأخرى، وأخيراً موقف السيدة ميليسيا راسل مديرة مكتب سوريا في الخارجية الأميركية... لتؤكد إن السياسة الأميركية تجاه النظام السوري ماضية في خطها التصاعدي.

لقد زارت السيدة ميليسيا راسل دمشق وبيروت الأسبوع الفائت، والتقت بعض الشخصيات اللبنانية وتحدثت عن جملة مواقف هامة نوجزها كالآتي:

١ - إصرار واشنطن على الفصل بين ما يجري في الأمم المتحدة حول القرار ١٥٥٩ وبين العلاقات الأميركية — السورية، مع التأكيد على الاحتفاظ بلهجة موحدة وغير مزدوجة تجاه دمشق تتم عن غضب الإدارة الأميركية من المسلك السياسي للنظام السوري.

٢ - ليس في نيّة واشنطن تغيير موقفها من سوريا حالياً، وليس هناك "صداقة جديدة" معها ليست في محلها الآن، وليس في نيّة الإدارة الأميركية تليين لهجتها حيال دمشق بسبب وجود مشكلات كبيرة ما زالت عالقة معها.

٣ - ليس في نيّة واشنطن التساهل مع السوريين في موضوع إحترام السيادة اللبنانية وإخراج جيشهم من لبنان والإمتناع عن التدخل في شؤونه الداخلية.

٤ - تعتبر واشنطن إن إستعداد سوريا للتعاون معها في مسألة الحدود العراقية لا يكفي لأن ملف العلاقات الأميركية — السورية حافل بالقضايا الشائكة.

٥ - خلافاً لما يعتقد الكثيرون، لم ينطو بيان مجلس الأمن على أي تخفيف في لهجة مخاطبة سوريا، ولم يتضمّن أي تراجع أو تساهل حيال سوريا، وليس هناك من مقايضة على حساب لبنان بين موقف واشنطن من القرار ١٥٥٩ وتعاون دمشق الموعود في موضوع العراق.

إن أحداث ١١ أيلول، وإعلان الحرب على الإرهاب، وغزو العراق، فضحت خطورة النظام البعثي في سوريا، وكشفت دوره المحوري في تصنيع الإرهاب وتصديره، وفتحت أعين الإدارة الأميركية على إن قوة النظام السوري تكمن في إستمرار سيطرته على لبنان، لذلك قررت تحجيم سوريا إنطلاقاً من لبنان، فأصبح تحرير لبنان جزءاً لا يتجزأ من الحرب الأميركية على الإرهاب، وثابتة من ثوابت السياسة الأميركية الجديدة أياً يكن سيد البيت الأبيض... كما وأصبح هامش المناورة أمام النظام السوري ضيقاً جداً ولا يسمح له بتنفيذ مطلب واحد من المطالب الأميركية الكبيره ألهم غير الإعلان عن الرغبة في التعاون في المسألة العراقية، ومسرحية سحب بعض جنوده من لبنان أمام عدسات المصورين... كذلك فإن أوراق المناورة الثلاث التي مكنته من لعب دور إقليمي أكبر من حجمه بكثير، أي لبنان و"حزب الله" ومنظمات الرفض الفلسطينية عادت اليوم وإنقلب عليه بعد أكثر من ثلاثة عقود ونصف لتشكل ثقلًا إضافيًا يضغط على كاهله بقوة...

على هذا الأساس لم يعد مطروحاً السؤال هل سيسقط النظام السوري؟ بل متى سيسقط؟

لَبَّيْكَ لِبْنَان

أبو أرز

في ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٤